يجعلها محدودة التأثير نسبياً في مسار التطوّر السياسي لاقاليم بكاملها، ولنزاعات اقليمية عديدة. ومن أهمّ هذه القيود ما يردّ على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الاميركية، بسبب ضرورة الموازنة التدريجية للميزانية الفيدرالية، وعجز المؤسسة السياسية الاميركية عن تجاوز تراكمات فشل تاريخي، وخاصة في شرق آسيا، الخ. هذا الى جانب ما تؤدي اليه التوازنات السياسية الداخلية من شلل في عملية صنع القرار الخارجي، واستمرارية مبادرات سياسية معيّنة.

٢ ـ قد يبدأ النظام الدولي في الانتقال من مرحلة فوضى وعنف التطورات السياسية الى ما يمكن تسميته بهيكل مؤسساتي (corporate)، حيث يحتل ضبط العنف وايقاع التطوّر أهمية بالغة، سواء من خلال مؤسسة عالمية، مثل الأمم المتحدة، او من خلال التشاور المفتوح، والمستمر، بين القوى الكبرى، او التكتلات الرئيسة في النظام، داخل وخارج الامم المتحدة. والمؤسساتية هي نظام لا يقضي على تناقض المصالح، ولكنه لا يسمح بتفجّرها بأشكال عنيفة، ويسمح لها بالتعبير عن نفسها من خلال قنوات وهياكل مؤسسية تدرّجية، بحيث يتمّ اتخاذ القرارات الكبرى، لا من خلال التفاعل الصراعي، أو التوازني، على المستويات الادنى، وانما، فقط، بواسطة قمة النظام. وتحدد قمة النظام المصالح المشروعة التي يسمح لها بالتعبير عن نفسها؛ كما تحدد أهلية التوفيق والحدود التي يمكن أن يتمّ ضمنها هذا التوفيق، ان حدث. ومن بين مؤشرات الانتقال الى هذا النظام ما يلي:

(أ) التمكّن من استئناس الاتحاد السوفياتي وتقييد دوره في صنع السياسة العالمية. فدور الاتحاد السوفياتي في معارضة الهيمنة الغربية، معارضة عنيفة، كلما أمكن، كان أساسياً في السماح بقدر كبير من الاستقلال النسبي لكثير من الدول والحركات الاجتماعية والسياسية. ولا يتصور ان تختفي هذه المعارضة فجأة، حتى مع استتباب مدرسة غورباتشيوف في الاصلاح، وانما الأكثر احتمالاً أن يتمّ تأخير هذا الدور في حدود معيّنة، فتصبح المعارضة أقل راديكالية، وأقل عنفاً، وبحيث يتمّ استيعابها داخل «كارتل» القوة العالمية البازغ، جزئياً، من طريق اشراكها في حدود معيّنة في بعض القرارات الكبرى للنظام.

(ب) تحوّل قائمة اهتمام، أو جدول أعمال، النظام الدولي من التركيز على القضايا السياسية الكبرى للتطور العالمي الى القضايا الاقتصادية، والوظيفية، والايكولوجية. وفي اطار هذه القضايا الاخيرة، ثمّة ميل واضح الى انشاء نظم نوعية ومؤسسات متخصصة، في اطار التحالف الغربي، وفي الاطار العالمي ككل.

(ج) التمكّن من تحقيق سيطرة اكبر خلال الاعوام الثلاثة الماضية على الحركات الارهابية والمنظمات الانفصالية، واعادة انتقال مركز الثقل الى الوسط مع الاندماج المتزايد بين التيارات والمدارس الليبرالية اليمينية والمحافظة المعتدلة في السياسات الاوروبية والاميركية؛ وبالتالي، التمكّن من تحقيق درجة أكبر من الاستقرار السياسي في الغرب. وتتسق مع هذا التطوّر في السياسة الغربية بداية هبوط الايديولوجيات الراديكالية والعنيفة، بما في ذلك الاسلام السياسي في الشق الاسلامي، وتحقيق قدر أكبر من السيطرة على المنظمات والحركات الانفصالية والاحتجاجية العنيفة في أفريقيا وآسيا عامة، بعد مرحلة تفجّرت فيها الصراعات العرقية، وازدهرت المنظمات، والمطالب، الانفصالية.

(د) تصاعد دور الامم المتحدة، ليس فقط في المجال السياسي، وانما في المجالات الوظيفية والايكولوجية والاجتماعية، والميل المتزايد الى معالجتها من خلال تقنين دولي للسلوك (codes of conduct) واتفاقيات دولية، وتركيز جهد الامم المتحدة على مجال القضايا الهيكلية التي تحتاج